

**مرسوم رقم 206.619 صادر في 28 من شوال 1429 (28 أكتوبر 2008)
يتعلق بالمجلس التأديبي الخاص بالطلبة**

الوزير الأول،

بناء على القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.199 الصادر في 15 من صفر 1421 (19 ماي 2000) ولاسيما المواد 22 و70 و73 منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.01.2328 الصادر في 22 من ربيع الأول 1423 (4 يونيو 2002) بتحديد تأليف مجالس المؤسسات الجامعية وكيفية تعيين أو انتخاب أعضائها وكذا كفاءات سيرها ولاسيما المواد 1 و17 و18 و19 و20 منه ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 20 من شوال 1429 (20 أكتوبر 2008) ،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

ينعقد مجلس المؤسسة الجامعية المجتمع كمجلس تأديبي خاص بالطلبة طبقا للشروط المنصوص عليها في المواد من 17 إلى 20 من المرسوم المشار إليه أعلاه، رقم 2.01.2328 الصادر في 22 من ربيع الأول 1423 (4 يونيو 2002).

ويجتمع بدون حضور الطالب أو الطلبة الأعضاء في المجلس المذكور الذين تعرض عليه حالتهم.

المادة الثانية

يتعرض للعقوبات المنصوص عليها في المادة 4 بعده الطلبة الذين لا يمثلون للمبادئ والقواعد المنظمة للجامعة والمؤسسات الجامعية والمراكز التابعة لها، والذين لا يحترمون بحظيرتها الأشخاص والممتلكات أو الذين يخالفون النظام الداخلي للجامعة أو النظام الداخلي للمؤسسة الجامعية أو المركز التابعين له.

المادة الثالثة

يحق للطالب الذي تعرض حالته على المجلس التأديبي أن يطلع على الملف التأديبي المتعلق به وفق الشروط المنصوص عليها في النظام الداخلي للمؤسسة.

ولهذه الغاية، يمكنه أن يدافع عن نفسه أمام المجلس التأديبي.

يبيد المجلس التأديبي رأيه في أجل أقصاه شهر واحد يسري ابتداء من تاريخ إحالة الملف التأديبي عليه. غير أن الأجل المذكور يرفع إلى شهرين إذا صدر أمر بإجراء بحث في الموضوع.

« أو مجموعات منتجين مكونة لهذه الغاية. ويصادق على مشاريع الاتفاقيات من قبل مجلس إدارة المكتب الوطني للكهرباء قبل التوقيع عليها.

« تخصص أساسا الطاقة التي ينتجها هؤلاء المنتجون لاستعمالهم الخاص ويفوت الفائض حصرا إلى المكتب الوطني للكهرباء.

« يجب ألا يفوق مجموع القدرة الإنتاجية لكافة المنشآت موضوع الاتفاقيات المشار إليها أعلاه 1000 ميكاواط. ويتم رفع هذا السقف عند الحاجة في حدود 2000 ميكاواط من قبل الإدارة بناء على اقتراح من المكتب الوطني للكهرباء.

« يجب أن تنص اتفاقيات الامتياز الواردة في هذا البند خاصة على ما يلي :

« - مكان موقع الإنتاج ؛

« - الكيفيات التقنية وتلك المتعلقة بالتعمير والسلامة لإنجاز المنشآت واستغلالها وصيانتها ؛

« - الكيفيات التقنية لولوج الشبكة الكهربائية الوطنية ؛

« - مدة اتفاقية الامتياز ؛

« - الشروط التجارية لنقل الطاقة الكهربائية المنتجة من مواقع الإنتاج إلى مواقع الاستهلاك من قبل المكتب الوطني للكهرباء ؛

« - الشروط التجارية لتزويد المنتجين أو مجموعات المنتجين السالف ذكرهم بالكهرباء من قبل المكتب الوطني للكهرباء ؛

« - الشروط التجارية لشراء فائض الطاقة التي أنتجها المنتج أو مجموعات المنتجين السالف ذكرهم من قبل المكتب الوطني للكهرباء ؛

« - مسطرة فض النزاعات.

« تنتقل بدون عوض، عند انقضاء مدة اتفاقية الامتياز، ملكية المنشآت وكذا الحقوق المرتبطة بالموقع إلى المكتب الوطني للكهرباء وفق الكيفيات المحددة في الاتفاقية.

« ويجوز للمكتب الوطني كذلك القيام، وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 8 من القانون

(الباقي لا تغيير فيه.)

المادة الرابعة

تشتمل العقوبات التأديبية المتخذة من قبل مجلس المؤسسة المجتمع بصفة مجلس تأديبي وذلك حسب درجة خطورة التصرفات المرتكبة على ما يلي :

- 1- الإنذار ؛
- 2- التوبيخ ؛

3- الإقصاء المؤقت من كل أنشطة المؤسسة الجامعية أو بعض منها مع المشاركة في الامتحانات وتقييم المعلومات لمدة لا تتجاوز 15 يوما كاملة حسب الرزنامة الجامعية ؛

4- الإقصاء من المؤسسة الجامعية لمدة تفوق 15 يوما ونقل أو تعادل 30 يوما كاملة حسب الرزنامة الجامعية مع المنع أو عدمه من المشاركة في كل الامتحانات وتقييم المعلومات أو بعض منها ؛

5- الإقصاء من المؤسسة الجامعية لمدة تفوق 30 يوما ونقل أو تعادل 90 يوما كاملة حسب الرزنامة الجامعية في حدود الفترة المتبقية برسم السنة الجامعية مع المنع أو عدمه من المشاركة في كل الامتحانات وتقييم المعلومات أو بعض منها ؛

6- الإقصاء من المدة المتبقية من السنة الجامعية المقصودة مع المنع من المشاركة في الامتحانات وتقييم المعلومات في الدورة الجارية، وعند الاقتضاء الدورة الموالية من نفس السنة ؛

7- الإقصاء من المؤسسة الجامعية مع المنع من التسجيل في الجامعة المعنية لمدة تمتد من سنة جامعية إلى سنتين جامعتين ؛

8- الإقصاء النهائي من الجامعة المعنية.

يعلن عن العقوبات المنصوص عليها في المقاطع 1 و2 و3 و4 و5 أعلاه من لدن رئيس المؤسسة الجامعية المعنية؛ ويعلن عن تلك المنصوص عليها في المقاطع 6 و7 و8 من لدن رئيس الجامعة التابعة لها المؤسسة، وتبلغ إلى علم المعني بالأمر وتعلق في السبورة المخصصة لهذا الغرض بالمؤسسة الجامعية المعنية.

المادة الخامسة

يمكن للطالب الذي تعرض لإحدى العقوبات المنصوص عليها في المقاطع 4 أو 5 أو 6 أو 7 أو 8 من المادة 4 أعلاه تقديم طلب استعطافي لدى رئيس الجامعة المعنية الذي يبت في الموضوع بعد دراسة التوضيحات الكتابية للمعني بالأمر وبعد استشارة المجلس التأديبي في أجل أقصاه 15 يوما يسري ابتداء من تاريخ وضع الطلب. وإذا لم يتوصل المعني بالأمر بأي رد في الموضوع بعد انصرام الأجل المذكور اعتبر طلبه مرفوضا.

المادة السادسة

تنسخ أحكام المرسوم رقم 2.75.664 بتاريخ 11 من شوال 1395 (17 أكتوبر 1975) بشأن المجلس التأديبي الخاص بالطلبة.

المادة السابعة

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية إلى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي.

وحرر بالرباط في 28 من شوال 1429 (28 أكتوبر 2008).

الإمضاء : عباس الفاسي.

وقعه بالعطف :

وزير التربية الوطنية والتعليم العالي

وتكوين الأطر والبحث العلمي،

الإمضاء : أحمد أخشيشين.

مرسوم رقم 2.07.975 صادر في 28 من شوال 1429 (28 أكتوبر 2008) بشأن تكوين وكيفية عمل اللجنة المكلفة بالبت في طلبات التجنيس

الوزير الأول،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.58.250 الصادر في 21 من صفر 1378 (6 سبتمبر 1958) بسن قانون الجنسية المغربية، كما تم تغييره وتتميمه ولا سيما بالقانون رقم 62.06 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.80 بتاريخ 3 ربيع الأول 1428 (23 مارس 2007)، وخاصة الفصل الحادي عشر منه ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 20 من شوال 1429 (20 أكتوبر 2008)،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تتكون اللجنة المحدثة طبقا للفصل 11 من قانون الجنسية المغربية رقم 1.58.250 المشار إليه أعلاه، والمكلفة بالبت في طلبات اكتساب الجنسية المغربية عن طريق التجنيس، بالإضافة إلى مدير الشؤون المدنية ممثلا لوزير العدل ورئيسا، من :

- ممثل عن الديوان الملكي ؛

- ممثل عن وزير الداخلية ؛

- ممثل عن الأمين العام للحكومة ؛

- ممثل عن وزير الشؤون الخارجية والتعاون.

المادة الثانية

تجتمع اللجنة المشار إليها في المادة الأولى أعلاه، بمقر وزارة العدل - مديرية الشؤون المدنية - بدعوة من رئيسها كلما اقتضت المصلحة ذلك.

تكون اجتماعات اللجنة صحيحة بحضور جميع أعضائها، وتصادق على اقتراحاتها بأغلبية أصوات أعضائها.

يتولى رئيس قسم الجنسية والحالة المدنية بمديرية الشؤون المدنية دور مقرر اللجنة.